بدر العنزي لوزير التعليم: كم عدد المباني التابعة لـ«التربية» المؤجرة للقطاع الخاص؟

وجه النائب بدر نشمي العنزي سؤالا إلى وزير الكهرباء والماء والطاقة المتجددة ووزير التعليم بالوكالة د.جاسم الاستاد.

ونص السؤال على ما يلي:

تعد المدارس من أهم المؤسسات التي يجب أن تحظى بأولوية من قبل الدولة من حيث التخطيط لإنشائها في المناطق السكنية المختلفة لاستيعاب الزيادة السكانية والحد من ارتفاع كثافة الفصول.

ونظراً لعدم وجود استراتيجية أو رؤية مستقبلية واضحة لوزارتي التربية والتعليم العالي لاستغلال المباني والمنشآت التابعة لهما، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1" كم عدد المباني التابعة لوزارة التربية والتعليم والهيئات والمؤسسات التابعة لهما والمؤجرة للقطاع الخاص، سواء كان استغلالها من قبل شركات أم أفراد "مبنى خاص أو مدرسة أو غير ذلك"؟ مع تزويدي بصورة ضوئية من عقود الإيجار المبرمة مع تلك الجهات، وكشف يوضح المساحة والقيمة الإيجارية الشهرية أو السنوية لكل منها على حدة، مع بيان إحداثيات الموقع على برنامج الخرائط لكل منها.

بدر العنزي

2" كم عدد المباني التابعة لوزارتي التربية والتعليم العالي والهيئات والمؤسسات التابعة لهما والمستغلة من الجهات الحكومية؟ مع تزويدي باسم الجهة المستغلة للمبنى، وعنوانه ومساحته، وصورة ضوئية من جميع المستندات الدالة على ذلك، مع بيان إحداثيات الموقع على برنامج الخرائط لكل منها.

3" هل قامت وزارتا التربية والتعليم العالي والهيئات والمؤسسات التابعة لهما باستئجار مباني أو عقارات أو عمارات من الغير؟ في حال الإجابة الإيجاب، يرجى تزويدي بكشف بأسماء ملاك تلك العقارات ومساحتها والقيمة الإيجارية الشهرية أو السنوية لكل منها على حدة، مع تزويدي بصورة ضوئية من عقود الإيجار المبرمة بينهما وأسباب تأجيرها.

4" هل توجد أراض فضاء تابعة لوزارتي التربية والتعليم العالي أو الجهات والمؤسسات التابعة لهما لم تستغل حتى تاريخ ورود السؤال؟ في حال الإجابة الإيجاب يرجى تزويدي بكشف بأسماء الجهات المتنازل لصالحها ومساحة تلك الأراضي وإحداثيات الموقع على برنامج الخرائط لكل منها، مع تزويدي بصورة ضوئية من جميع المستندات الدالة على ذلك.

5" هل توجد أراض تابعة لوزارتي التربية والتعليم العالي والهيئات والمؤسسات التابعة لهما تنازلت عنها سواء للجهات الحكومية أو للقطاع الخاص؟ في حال الإجابة الإيجاب يرجى تزويدي بكشف بأسماء الجهات المتنازل لصالحها ومساحة تلك الأراضي وإحداثيات الموقع على برنامج الخرائط لكل منها، مع تزويدي بصورة ضوئية من جميع المستندات الدالة على ذلك.

6" هل شكلت لجنة لاستئجار العقارات في وزارة التربية؟ في حال الإجابة الإيجاب يرجى تزويدي بأسماء أعضائها وصورة ضوئية من محاضر اجتماعها، وأهم القرارات المتخذة منذ تشكيلها حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

7" عدد المباني والمدارس "الهدم وإعادة البناء" في جميع المناطق التعليمية مع تحديد تاريخ الإخلاء وما تم بشأنها حتى تاريخه، مع ذكر السبب في حال عدم البناء حتى تاريخه.

5 نواب لإدراج المبالغ المخصصة لتعزيز الدفاع عن البلاد ضمن اعتمادات «الدفاع» وإخضاعها للجهات الرقابية

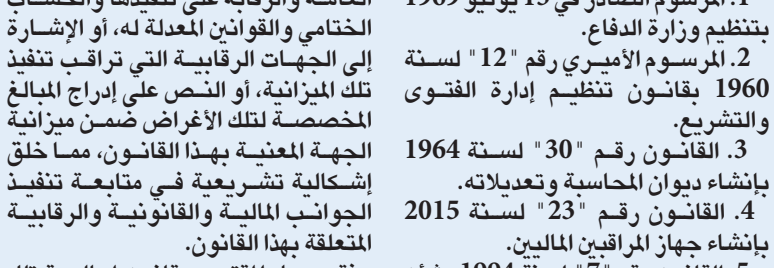
مجلس الأمة

أعلن 5 نواب عن تقدمهم باقتراح بقانون في شأن تعديل بعض أحكام القانون رقم "3" لسنة 2016، بالإذن للحكومة في أخذ مبلغ من المال الاحتياطي العام لتعزيز الدفاع عن البلاد، بتخصيص الجهة المسؤولة عن التنفيذ واخضاعها للجهات الرقابية.

وجاء في نص الاقتراح الذي تقدم به النواب د. عادل الدمخي، حمد المدلج، بدر نشمي العنزي، فهد المسعود، د.عبد الهادي العجمي، مايلي:

– بعد الاطلاع على الدستور، وعلى القانون رقم "3" لسنة 2016 بالاذن للحكومة في أخذ مبلغ من المال الاحتياطي العام، وافق مجلس الأمة على وأصدرناه:

"مادة أولى"

تضاف الى ديباجة القانون المشار اليه، الإشارة إلى التالي:

1. المرسوم الصادر في 15 يونيو 1969 بتنظيم وزارة الدفاع.

2. المرسوم الأميري رقم "12" لسنة 1960 بقانون تنظيم إدارة الفتوى والتشريع.

3. القانون رقم "30" لسنة 1964 بإنشاء ديوان المحاسبة وتعديلاته.

4. القانون رقم "23" لسنة 2015 بإنشاء جهاز المراقبين الماليين.

5. القانون رقم "7" لسنة 1994 بشأن تعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم "46" لسنة 1992 بزيادة المبالغ المخصصة لتعزيز الدفاع في البلاد.

"مادة ثانية"

تضاف إلى المادة الأولى من القانون المشار إليه الفقرة التالية: "على أن تدرج المبالغ المخصصة لتعزيز الدفاع عن البلاد لكل سنة مالية ضمن اعتمادات وزارة الدفاع في ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية".

"مادة ثالثة"

يلغى كل حكم أو نص أينما ورد يخالف أحكام هذا القانون.

"مادة رابعة"

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشرة في الجريدة الرسمية.

وجاء في المذكرة الايضاحية إنه لما كان القانون رقم "3" لسنة 2016 بشأن الإذن للحكومة في أخذ مبلغ من المال الاحتياطي العام لتعزيز الدفاع عن البلاد، قد خلا من تحديد الجهة المعنية بتنفيذ تلك الميزانية حيث نصت المادة الثانية منه على تفويض مجلس الدفاع الأعلى على تخصيص المبالغ والإشراف على تنفيذ العقود وهو لا يعتبر ضمن الجهات الحكومية المنصوص عليها في أحكام المرسوم بقانون رقم "31" لسنة 1978 بشأن قواعد إعداد الميزانيات العامة والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي والقوانين المعدلة له، أو الإشارة إلى الجهات الرقابية التي تراقب تنفيذ تلك الميزانية، أو النص على إدراج المبالغ المخصصة لتلك الأغراض ضمن ميزانية الجهة المعنية بهذا القانون، مما خلق إشكالية تشريعية في متابعة تنفيذ الجوانب المالية والقانونية والرقابية المتعلقة بهذا القانون.

فقد جاء المقترح بقانون لمعالجة تلك الاختلالات، وحتى تقوم الجهة المعنية "وزارة الدفاع" بتنفيذ تلك الميزانية وفقا للقوانين والتعليمات المنظمة للشؤون المالية والقانونية بالدولة، وقيام الجهات الرقابية "ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين وإدارة الفتوى والتشريع" بممارسة اختصاصاتها على الاعتمادات المالية المقررة لتعزيز الدفاع عن البلاد وفقا لقوانين إنشائها.

تتمات

بريطانيا

بليندا لويس، والملحق العسكري للمملكة المتحدة لدى دولة الكويت بول مولفيني، وأعضاء سفارة دولة الكويت ورؤساء المكاتب الملحقة والفنية المعتمدة في العاصمة البريطانية لندن.

ويرافق سموه وفد رسمي يضم كلا من نائب رئيس مجلس الوزراء وزير النفط ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار ووزير المالية بالوكالة الدكتور سعد البراك، ووزير الخارجية الشيخ سالم الصباح، وكبار المسؤولين بالدولة.

الترحيب البريطاني بزيارة سمو ولي العهد إلى المملكة المتحدة، جاء على لسان السفيرة البريطانية لدى دولة الكويت بليندا لويس، التي أكدت أن من شأن زيارة ، الإسهام في تعزيز آليات العمل المشترك بين البلدين.

أضافت لويس في تصريح لـ "كونا" وتلفزيون دولة الكويت، أن الزيارة ستتناول مجالات عدة أهمها تعزيز آلية العمل المشترك بين البلدين في مجال الأمن السيبراني، إذ يشكل هذا المجال جانبا مهما من التعاون الثنائي، إضافة إلى الجانب الثقافي الذي يشكل تعاونا على المستويين الحكومي والشعبي.

ونوهت بعمق العلاقات التاريخية التي تجمع البلدين الصديقين والتي تمتد لكافة المجالات الحيوية، مثل الدفاع والاستثمار والأمن السيبراني والتعاون الثقافي وغيرها.

وأوضحت أن الزيارة المرتقبة تعد الثالثة لسمو ولي العهد خلال عام واحد، إذ قام سموه ممثلا عن صاحب السمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد، بزيارة في سبتمبر الماضي، لتقديم واجب العزاء في وفاة الملكة إليزابيث الثانية، كما زارها سموه مجددا في مايو الماضي ممثلا عن سمو الأمير، لحضور مراسم تتويج الملك تشارلز الثالث ملك المملكة المتحدة.

وأعربت عن سعادتها لحضور سموه مراسم الاحتفال بمرور 70 عاما على افتتاح مكتب الاستثمار الكويتي في لندن عام 1953، مضيفة أن "المكتب لا يزال يبحث عن فرص جديدة للاستثمار في المملكة المتحدة".

وذكرت أن الكويت تمتلك علاقة جيدة مع بنك إنكلترا المركزي حيث كان لبعض أعضاء مجلس إدارته دور كبير في تأسيس مكتب الاستثمار الكويتي بلندن وأسهموا في نموه حتى أصبح يشكل نسبة كبيرة من الإيرادات.

أضافت أن العام المقبل سنشهد الاحتفال بـ "عام الصداقة البريطانية – الكويتية" الممتدة منذ 125 عاما، بتأسيس العلاقات الدبلوماسية الرسمية بين البلدين على أن تقام فعاليات ثقافية مصاحبة لهذه المناسبة على المستوى الشعبي.

وبشأن نظام "تصريح السفر الإلكتروني" المقرر العمل به في فبراير المقبل، أفادت السفيرة لويس بأنه سيتيح للمواطنين الكويتيين الاطلاع على الفرص الثقافية والتجارية والرياضية في المملكة المتحدة في أي وقت.

واستذكرت السفيرة لويس تاريخ الزيارات الرسمية المتبادلة بين البلدين، إذ كان أمير البلاد الراحل الشيخ أحمد الجابر، هو أول من قام من الأسرة الحاكمة بزيارة إلى المملكة المتحدة وكان يعتبر أول كويتي – بحسب قولها – يزور بريطانيا، وذلك عام 1919 في رحلة شاقة وطويلة عن طريق البحر مما يعكس المساعي الحثيثة لتعزيز وتنمية العلاقات.

السفير بدر العوضي

تجسيد حي لحجم العلاقات الاقتصادية التي تربط البلدين الصديقين ومثال واضح يشار إليه بالبنان كنموذج مشرق للتعاون الاقتصادي بين الدول الهادف للبناء والتنمية والسلام.

وأشاد بالاهتمام الذي توليه الحكومة والقيادة البريطانية باستقبال سمو ولي العهد حفظه الله وبالعمل يدا بيد مع الجانب الكويتي لتحقيق النتائج العامة والمرجوة من هذه الزيارة التي ستسهم من دون شك في ترسيخ علاقات التعاون والشراكة الاستراتيجية بين البلدين والتي ربطتهما خلال الحقب والعقود الماضية وصولا إلى مرحلة تاريخية امتدت أكثر من 124 عاما.

وأكد السفير العوضي أن بريطانيا حكومة وشعبا تثمن عاليا الدور المميز، والمهم الذي يؤديه سمو ولي العهد، في توثيق أواصر الصداقة والتعاون بين البلدين.

النواف

والمواطن.

جاء ذلك خلال الاجتماع الأسبوعي الذي عقده مجلس الوزراء صباح أمس، في المطار الأميري، واستعرض في أثنائه التوصيات الواردة بمحضر اجتماع اللجنة الوزارية للشئون القانونية. وقد عبر سمو الشيخ أحمد النواف عن جزيل الشكر والعرفان لكل من ساهم في إعداد اللائحة التنفيذية للقانون المذكور..

كما قرر المجلس الموافقة على مشروع قرار مجلس الوزراء بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم "16"، لسنة 2020 في شأن الحماية من العنف الأسري . واطلع مجلس الوزراء على العرض المرئي المقدم من وزير الأشغال العامة د. أماني بوقماز بشأن، مشروع ربط سكك الحديد بين مدينة الكويت ومدينة الرياض، الذي توج بتوقيع اتفاقية التعاون بين حكومتي دولة الكويت والمملكة العربية السعودية .

الداخلية

المزيد من الشفافية ولإحكام عملية تقييد المخالفات المرورية والحد من المستهترين والمخالفين بشكل فوري وحازم بما يسهم في تنظيم عملية المرور.

وأوضحت أنه يمكن لقائدي المركبات الاستعلام عن مخالفاتهم المرورية عبر تطبيق "سهل"، أو موقع وزارة الداخلية الإلكتروني.

المعلومات المدنية

إن خدمة إضافة الدواوين، من شأنها تمكين جميع ملاكها من إضافتها سواء كانت منزلية أو منفصلة، لتمكن بذلك المستخدم من الاستدلال على موقعها بكل سهولة على تطبيق "كويت فايندر" من خلال البحث عن اسم الديوانية.

أضاف المذن أن الهيئة حرصت أيضا على توفير خدمات بوابة المعلومات المكانية و"كويت فايندر"، عبر تطبيق "سهل"، لتمكين المهتمين من الجهات الخاصة أو الباحثين والأكاديميين من الاستفادة من خدمات نظم المعلومات الجغرافية.

وأشار إلى أن هذه الخدمة تتيح أيضا طلب استخدام الواجهات البرمجية للربط والتكامل مع خدمات "كويت فايندر"، حيث تتاح خدمات الربط للشركات والمبادرين الراغبين بالاستفادة منها.

مهلهل المضف

وقال المضف في تصريح له بمجلس الأمة أمس: "تابعت في الفترة الأخيرة القرارات الصادرة من مجلس الوزراء بخصوص تعيين القياديين واللافت هو التجديد لرئيس جهاز متابعة الأداء الحكومي أحمد مشعل الأحمد وتعيينه بدرجة وزير".

ونوه بأنه سبق أن تم الإعلان عن طريق العهد الجديد بوقف التعيين بهذه الدرجة، مستغربا تصريح مجلس الوزراء الذي أشاد "بالجهود الحثيثة التي يبذلها رئيس جهاز متابعة الأداء الحكومي للارتقاء بمستوى المشاريع الحكومية ومتابعة إنجازها".

وأكد أن الكل يرى تأخر إنجاز المشاريع الحكومية لسنوات كثيرة والمخالفات التي ترتكبها الوزارات فيما يتعلق بتأخير غرامات المقاولين وإلغاء بعضها.

وتساءل المضف "ما هو الارتقاء الذي تحقق في الأداء الحكومي؟ وما هي الإضافة التي صنعها جهاز متابعة الأداء الحكومي على الحكومات السابقة والحكومة الحالية"؟.

واعتبر أن "الأداء الحكومي في السابق وحاليا في تراجع وتخلف وتباطؤ ولا يوجد أي إنجاز أو إصلاح أو تطور، ناهيك عن تراجع الكويت في مؤشر مدركات الفساد".

وأعرب عن أسفه لأن التعيينات في المناصب الحكومية الأخرى الشاغرة تنبئ بعدم وضع الشخص المناسب في المكان المناسب، وتتم على حساب الكفاءات المستحقة لهذه المناصب.

وقال المضف إن "هناك تعيينات باراشوتية وتعديا واضحا على المستحقين من الموظفين الذين يشاهدون أشخاصا يأتون من خارج الجهات التي يعملون بها ويصبحون قياديين على رؤوسهم".

وتساءل "ما هي الرسالة التي ستصل للموظفين المجتهدين والمنجزين الذين ينتظرون دورهم لتولي هذه المناصب عندما يجدوا التعيينات التي تتم بهدف منها كسب الولاءات على حساب الكفاءات؟".

وحمل المضف سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ أحمد نواف الأحمد، المسؤولية بالدرجة الأولى في هذه القضية قائلا " إن كنت تعلم فأنت المسؤول وإن كنت لا تعلم فأنت أيضا المسؤول وإذا استمر هذا العبث بالتعيينات بالمناصب القيادية فموعدنا معك في دور الانعقاد القادم".

تمديد عقدين

وقالت المصادر إن الشركة طلبت تمديد عقد مرافق الإنتاج الجوراسية في شرق وغرب الروضتين، بقيمة 16.9 مليون دولار ما يعادل 4.47% من قيمة العقد المبرم مع شركة شلمبرغير الأميركية، حيث وافق الجهاز المركزي للمناقصات العامة على طلب الشركة بالتمديد الأول لمدة 62 يوما، اعتبارا من 25 سبتمبر/أيلول 2024 حتى 26 نوفمبر 2024 وذلك لاستمرار خدمات التشغيل والصيانة.

فيما وافق الجهاز كذلك على طلب شركة نفط الكويت لإصدار الأمر التغييري الرابع بالزيادة بمبلغ إجمالي قدره 16.3 مليون دولار، لعقد مرافق الإنتاج الجوراسي في شرق وغرب الروضتين وغرب الصابرية وأم نقا المبرم مع شركة "سبتكو" وذلك لمدة 126 يوما اعتبارا من 25 أبريل 2024 حتى 29 أغسطس 2024 وذلك لحاجة خدمات التشغيل والصيانة.

ويعتبر عقد "شلمبرغير" و"سبتكو" ضمن 3 عقود شكلت مرحلة مهمة من خطة تطوير إنتاج الغاز الحر في الكويت، وتسهم العقود كاملة لمنشآت الغاز الجوراسي في إنتاج نصف مليار قدم مكعبة يوميا من الغاز الحر.

تجدر الإشارة الى أن مشروع مرفق الإنتاج المبكر تنفذه شركة نفط الكويت للتنفيذ وهو نظام التأجير المنتهي بالتملك وهو بديل لنموذج الهندسة والشراء والبناء والتوريد.

ليبيا

عن العمل، ومنعها من السفر، ومن ثم إقالتها أمس الاثنين.

وبينما أكدت وزارة الخارجية الليبية أن اللقاء كان عابراً وغير رسمي ولم يكن معداً له مسبقاً، إلا أن اثنين من كبار المسؤولين في حكومة الوحدة كشفوا أن الدبيبة كان على علم بالمحادثات بين وزيرة خارجيته وكبير الدبلوماسيين الإسرائيليين.

وقال أحد المسؤولين إن الدبيبة أعطى الضوء الأخضر للاجتماع الشهر الماضي، عندما كان في زيارة لروما، وإن مكتبه رتب اللقاء بالتنسيق مع المنقوش، حسب أسوشييتد برس.

كما ذكر المسؤول الثاني أن الاجتماع استمر نحو ساعتين وأطلعت المنقوش رئيس الوزراء على الأمر مباشرة بعد عودتها إلى طرابلس.

في سياق متصل أعلن مسؤولون إسرائيليون، الاثنين، أن مسؤولين أميركيين مرروا رسالة غاضبة لتل أبيب.

فقد اعتبروا أن ذلك "قد يكون أنهى جهد سنتين قامت به الولايات المتحدة لتقريب ليبيا من اتفاقيات أبراهام، ومن شأنه أن يدفع دولاً أخرى للانخراط في تفاهمات تعاون وتطبيع مع إسرائيل"، على حد قولهم.

كما رأوا التبرير الإسرائيلي غير مقنع، لافتين إلى أنه "بعد تسرب الخبر كان يمكن للخارجية الإسرائيلية أن تقول للصحافيين: لا تعقيب، بدلاً من أن يخرج وزير الخارجية ويتغنى علناً بلقاء سري!".

يذكر أن الخارجية الإسرائيلية كانت أعلنت، في بيان الأحد، أن إيلي كوهين عقد اجتماعاً مع المنقوش في إيطاليا الأسبوع الماضي، على الرغم من عدم وجود علاقات دبلوماسية بين البلدين.

ونقل عن كوهين قوله إنه تحدث مع وزيرة الخارجية الليبية "عن الإمكانات الكبيرة للعلاقات بين البلدين"، مؤكداً: "نمنح أهمية هائلة للعلاقات مع ليبيا".

كذلك وصف الاجتماع بالـ"تاريخي" و"خطوة لبناء العلاقات".

ووفق البيان، ناقش الوزيران خلال اللقاء الذي عقد بوساطة وزير الخارجية الإيطالي، أنطونيو تاياني، في العاصمة روما، "العلاقات التاريخية بين البلدين وإمكانية التعاون بين الدولتين والمساعدات الإسرائيلية في القضايا الإنسانية والزراعة وإدارة المياه".

إيران

وأقر خاجي بأن بلاده "لا تختلف مع الجانب السعودي لأن حدودنا واضحة معهم"، في وقت لا تزال طهران ترفض فيه ترسيم الحدود مع الكويت، مما قال إنه تسبب في أزمة حقل الدرة.

جاء ذلك في سياق حوار للمسؤول الايراني مع قناة "المسيرة" الحوثية نقلته الوكالة الإيرانية، ولفت فيه أيضاً إلى أن "موضوع ترسيم الحدود البحرية بين إيران والسعودية والكويت لطالما كان مطروحاً على الطاولة"، مؤكداً على رغم ذلك أن الموضوع "لن يشهد أي تعقيد، في ظل النوايا الحسنة لدى المسؤولين الإيرانيين وعلاقاتنا الجيدة مع الكويت".

أضاف: "بصرف النظر عن الأجواء السلبية التي تسعى وسائل إعلامية إلى توظيفها في بث الخلافات بين دول المنطقة، نحن متفائلون بشأن تسوية قضية حقل أرش النفطي"

وفي شق آخر من خلافات إيران مع دول المنطقة، قال إنه يتطلع إلى "استئناف المفاوضات بين صنعاء والرياض من جديد، لكي نستطيع اجتياز المرحلة الهشة الراهنة".